

التقاء على هامش أعمال مؤتمر الدورة العاشرة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

## الغانم اتفق مع نظيره الباكستاني على توحيد المواقف تجاه الإساءة إلى الرسول ﷺ



الرئيس الغانم مع سردار آياز

على هامش المؤتمر في اللقاءين التنسيقيين للمجموعتين الخليجية والعربية حيث ترأس الاجتماع التنسيق العربي بصفتها رئيسا للاتحاد البرلماني العربي وذلك لتنسيق المواقف بشأن القضايا التي ستطرح للنقاش ووجهات النظر العربية إزاءها.

وكيل الشعبة البرلمانية النائب فيصل الشايح وأمين سر الشعبة النائب الدكتور عودة الرويعي وعضوي الشعبة النائبين الدكتور خليل عبدالله وسيف العازمي وأمين عام مجلس الأمة علام الكندري. ومن جهة أخرى شارك الرئيس الغانم امس الثلاثاء

بالمناقشة والتصدي لها وفق آلية مشتركة كما اتفق الجانبان على توحيد المواقف الإسلامية تجاه إساءات إحدى الصحف الفرنسية للرسول ﷺ، ووضع استراتيجية للتعامل بشكل موحد مع هذه الإساءات لمنع تكرارها في المستقبل. وحضر الاجتماع كل من



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مع رئيس مجلس الأمة في جمهورية باكستان الإسلامية سردار آياز صادق وبيدو سيف العازمي ود. عودة الرويعي

ومتانة العلاقات التي تربط البلدين والشعبين الصديقين مؤكداً الحرص على تعزيز وتطوير علاقات التعاون المشترك خاصة في الجانب البرلماني بما يخدم مصالح البلدين. وشدد الطرفان على أهمية مواجهة التحديات التي تعصف

على الساحتين الإقليمية والدولية وموقف البلدين منها. ويأتي اجتماع الغانم في إطار الاجتماعات التنسيقية التي يعقدها مع الوفود المشاركة في المؤتمر والتنسيق بشأن القضايا التي ستطرح فيها. وأشاد الجانبان بعمق

التعاون الإسلامي الذي ينطلق اليوم ويستمر حتى 22 الجاري في مدينة اسطنبول التركية. وبحث الغانم خلال الاجتماع عدداً من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك وعلى رأسها القضايا الإسلامية إلى جانب العلاقات الثنائية التي تجمع البلدين الصديقين والتطورات

اجتمع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مع رئيس مجلس الأمة في جمهورية باكستان الإسلامية سردار آياز صادق والوفد المرافق له وذلك على هامش مشاركة وفد الشعبة البرلمانية في أعمال الدورة العاشرة لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة

## الكندري: إقرار جمعية الأمناء العامين للاتحاد البرلماني للدول الإسلامية



علام الكندري خلال فعاليات جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الإسلامية

بينما ستعقد الجمعية العامة للأمناء اجتماعاً اليوم الأربعاء للاطلاع على نتائج اجتماع اللجنة وبحثه قبل إصدار إعلانها الختامي. وأكد الكندري دعم جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية ما تمخض عنه الاجتماع وتسخيرها كل إمكاناتها تحت تصرف جمعية الأمناء العامين للاتحاد البرلماني للدول الإسلامية، مشيراً إلى أن الاجتماع بحث سبل تعزيز التواصل بين الأمناء العامين من خلال تأسيس مجموعة البريد الإلكتروني للتواصل المباشر بين الأمناء. وأشار الكندري إلى أن المجتمعين تطرقوا إلى إنشاء موقع إلكتروني للجمعية وتأسيس نظام لتبادل المعلومات بحيث يكون هناك ضابط اتصال في كل برلمان يتلقى الاستفسارات من برلمانات الدول الأعضاء والإجابة عنها، إضافة إلى تفعيل برنامج التبادل الختامي، موضحاً أن مهمة البرنامج قيام مجموعات صغيرة من الموظفين البرلمانيين بزيارة للبرلمانات الأخرى بهدف اختبار نظام البرلمانات والبرلمانيين للدولة العربية وقررت ترقية كل من الأمناء العامين لبرلمانات دول الخليج العربية بتشكيل لجنة لوضع النظام الأساسي مكونة من 9 أعضاء 3 منهم من المجموعة العربية ومثلهم من المجموعة الأفريقية والآسيوية إضافة إلى تركيا رئيسة الدورة الحالية. وبين الكندري أن جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية عقدت اجتماعاً امس على هامش الجلسة وقررت ترقية كل من الأمناء العامين لبرلمانات دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية لتمثيلها. وذكر أن المجتمعين قرروا ترقية كل من الأمناء العامين في برلمانات أوغندا ومالي وتشاد عن أفريقيا، وترقية الأمناء العامين لبرلمانات أفغانستان وباكستان واندونيسيا عن آسيا. وأشار إلى أن الاجتماع والعلاقات الخارجية والعلاقات العامة آلية عمل اللجنة ووضع النظام الأساسي لها.

وأضاف الكندري أن الجمعية العامة للأمناء العامين للبرلمانات الإسلامية، مشيراً إلى أن أعضاء الجمعية العامة قرروا الموافقة على اقتراح الأمناء العامين لجالس الشورى واللواتي يمثلون دول مجلس التعاون بدول الخليج العربية بتشكيل لجنة لوضع النظام الأساسي مكونة من 9 أعضاء 3 منهم من المجموعة العربية ومثلهم من المجموعة الأفريقية والآسيوية إضافة إلى تركيا رئيسة الدورة الحالية. وبين الكندري أن جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية عقدت اجتماعاً امس على هامش الجلسة وقررت ترقية كل من الأمناء العامين لبرلمانات دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية لتمثيلها. وذكر أن المجتمعين قرروا ترقية كل من الأمناء العامين في برلمانات أوغندا ومالي وتشاد عن أفريقيا، وترقية الأمناء العامين لبرلمانات أفغانستان وباكستان واندونيسيا عن آسيا. وأشار إلى أن الاجتماع والعلاقات الخارجية والعلاقات العامة آلية عمل اللجنة ووضع النظام الأساسي لها.

وأضاف الكندري أن الجمعية العامة للأمناء العامين للبرلمانات الإسلامية، مشيراً إلى أن أعضاء الجمعية العامة قرروا الموافقة على اقتراح الأمناء العامين لجالس الشورى واللواتي يمثلون دول مجلس التعاون بدول الخليج العربية بتشكيل لجنة لوضع النظام الأساسي مكونة من 9 أعضاء 3 منهم من المجموعة العربية ومثلهم من المجموعة الأفريقية والآسيوية إضافة إلى تركيا رئيسة الدورة الحالية. وبين الكندري أن جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية عقدت اجتماعاً امس على هامش الجلسة وقررت ترقية كل من الأمناء العامين لبرلمانات دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية لتمثيلها. وذكر أن المجتمعين قرروا ترقية كل من الأمناء العامين في برلمانات أوغندا ومالي وتشاد عن أفريقيا، وترقية الأمناء العامين لبرلمانات أفغانستان وباكستان واندونيسيا عن آسيا. وأشار إلى أن الاجتماع والعلاقات الخارجية والعلاقات العامة آلية عمل اللجنة ووضع النظام الأساسي لها.

## تعلق بالقضية الفلسطينية والانتهاكات الإسرائيلية في القدس الشايح والعازمي يستعرضان مشاريع قرارات لجنتي الشؤون السياسية وحقوق الإنسان



الشايح والعازمي خلال اجتماع لجنة الشؤون السياسية

ووضع المسلمين في قبرص وجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وخصوصاً الأسلحة النووية، حيث تمت بالتوصية بالموافقة على 25 مشروع قرار ورفعتها إلى المؤتمر العام للمصادقة عليها. وحول الاجتماع الثالث للجنة الشؤون الاقتصادية والبيئية قال الشايح إن الاجتماع ناقش عشرة مشاريع قرارات منها أربعة قرارات اقتصادية تتعلق بزيادة التبادل التجاري وتخفيض الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء في المؤتمر وتفعيل ودعم المؤسسات الاقتصادية في مجال التنمية في العالم الإسلامي. وأشار إلى أن الجانب البيئي في جدول أعمال الاجتماع تناول قضايا البيئة والتنمية المستدامة ومكافحة التصحر، لاسيما في بلدان الساحل الأفريقي والتعاون في مجال الحفاظ على الموارد

ووضع المسلمين في قبرص وجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وخصوصاً الأسلحة النووية، حيث تمت بالتوصية بالموافقة على 25 مشروع قرار ورفعتها إلى المؤتمر العام للمصادقة عليها. وحول الاجتماع الثالث للجنة الشؤون الاقتصادية والبيئية قال الشايح إن الاجتماع ناقش عشرة مشاريع قرارات منها أربعة قرارات اقتصادية تتعلق بزيادة التبادل التجاري وتخفيض الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء في المؤتمر وتفعيل ودعم المؤسسات الاقتصادية في مجال التنمية في العالم الإسلامي. وأشار إلى أن الجانب البيئي في جدول أعمال الاجتماع تناول قضايا البيئة والتنمية المستدامة ومكافحة التصحر، لاسيما في بلدان الساحل الأفريقي والتعاون في مجال الحفاظ على الموارد



فيصل الشايح وسيف العازمي خلال اجتماع اللجنة وبيدو شهاب العنزي

ووضع المسلمين في قبرص وجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وخصوصاً الأسلحة النووية، حيث تمت بالتوصية بالموافقة على 25 مشروع قرار ورفعتها إلى المؤتمر العام للمصادقة عليها. وحول الاجتماع الثالث للجنة الشؤون الاقتصادية والبيئية قال الشايح إن الاجتماع ناقش عشرة مشاريع قرارات منها أربعة قرارات اقتصادية تتعلق بزيادة التبادل التجاري وتخفيض الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء في المؤتمر وتفعيل ودعم المؤسسات الاقتصادية في مجال التنمية في العالم الإسلامي. وأشار إلى أن الجانب البيئي في جدول أعمال الاجتماع تناول قضايا البيئة والتنمية المستدامة ومكافحة التصحر، لاسيما في بلدان الساحل الأفريقي والتعاون في مجال الحفاظ على الموارد

ووضع المسلمين في قبرص وجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وخصوصاً الأسلحة النووية، حيث تمت بالتوصية بالموافقة على 25 مشروع قرار ورفعتها إلى المؤتمر العام للمصادقة عليها. وحول الاجتماع الثالث للجنة الشؤون الاقتصادية والبيئية قال الشايح إن الاجتماع ناقش عشرة مشاريع قرارات منها أربعة قرارات اقتصادية تتعلق بزيادة التبادل التجاري وتخفيض الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء في المؤتمر وتفعيل ودعم المؤسسات الاقتصادية في مجال التنمية في العالم الإسلامي. وأشار إلى أن الجانب البيئي في جدول أعمال الاجتماع تناول قضايا البيئة والتنمية المستدامة ومكافحة التصحر، لاسيما في بلدان الساحل الأفريقي والتعاون في مجال الحفاظ على الموارد

ووضع المسلمين في قبرص وجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وخصوصاً الأسلحة النووية، حيث تمت بالتوصية بالموافقة على 25 مشروع قرار ورفعتها إلى المؤتمر العام للمصادقة عليها. وحول الاجتماع الثالث للجنة الشؤون الاقتصادية والبيئية قال الشايح إن الاجتماع ناقش عشرة مشاريع قرارات منها أربعة قرارات اقتصادية تتعلق بزيادة التبادل التجاري وتخفيض الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء في المؤتمر وتفعيل ودعم المؤسسات الاقتصادية في مجال التنمية في العالم الإسلامي. وأشار إلى أن الجانب البيئي في جدول أعمال الاجتماع تناول قضايا البيئة والتنمية المستدامة ومكافحة التصحر، لاسيما في بلدان الساحل الأفريقي والتعاون في مجال الحفاظ على الموارد

تتولى الدولة سداد أي نفقة لمصلحة «المطلقة»

## الحريص: «التشريعية» أقرت مشروع قانون إنشاء محكمة الأسرة وأحالته إلى المجلس

وأكد انه كان وما زال وسيظل مدافعا عن حق الإنسان وفقاً للمواثيق الدولية والإعلان العالمي، وقال: «من كان يخطط لإشغال دشتي عن قضايا المظلمة التي تمكن من إشغالي تسيباً لكتفي مستمر في هذه المساعي». وأعلن دشتي عن موافقة اللجنة على قانون محكمة الأسرة بالإجماع، وهو قانون من أروع القوانين، والذي من شأنه اختصار إجراءات التقاضي، مؤكداً انه لن يضر شيئاً من القانون الأحوال الشخصية رقم 52 لسنة 1984، ولن يتجاهل حقوق أي مكون أو طائفة من المجتمع الكويتي، بل سيسهل إجراءات التقاضي الواردة في قانون الأحوال الشخصية.

وأكد دشتي رداً على سؤال النائب بتمتع بخصاته وهو لسان حال ناخبيه والأمة، ومع ذلك لا نستطيع منع أحد من التقدم بشكوى، ويبقى المحك في طريقة تعاطي النواب مع هذه الشكاوى.

على قانون الأحوال الشخصية وما صاحب تطبيقه من أخطاء ونفرت. ولفت الحريص إلى أن هذا القانون أضيف تعديلات كثيرة تصب في مصلحة الأسرة ويأتي في مقدمتها إنشاء محكمة لتسوية النزاعات الأسرية وتتولى الدولة سداد أي حكم بالنفقة لصالح «المطلقة» ومن ثم تعود لتحصيله من المطلق خاصة إن الكثير من المطلقين معسررون ولا يمكنهم سداد النفقة بكاملها بشكل فوري عند صدور الحكم. وأضاف الحريص أن القانون يحدد جهة للرؤية لحسم النزاعات حول مواقع الرؤية والتي تنشأ بين الأسر بعد الطلاق، مؤكداً أن القرار هذا القانون يعد تطوراً تشريعياً في العمل القضائي في البلاد. وذكر مقرر اللجنة النائب د.عبد الحميد دشتي في تصريح لى الصحافيين أن رفع الحصانة عنه تم



د.عبد الرحمن الجبران ومبارك الحريص ود.عبد الحميد دشتي ونبيل الفضل خلال اجتماع اللجنة التشريعية

الماضي وهو يعد نقلة نوعية للعمل القضائي في البلاد. وبين الحريص أن قانون إنشاء محكمة الأسرة في حال إقراره من قبل مجلس الأمة سيدخل تعديلات جوهرية

واعتبر الحريص إقرار اللجنة التشريعية لهذا القانون إنجازاً يوازي في أهميته إنجاز تعديل قانون المحكمة الدستورية الذي سبق أن أقره مجلس الأمة في دور الانعقاد

العامة رفع الحصانة عن النائب د.عبد الحميد دشتي، وكذلك أنجزت اللجنة تقريرها بشأن مشروع قانون محكمة الأسرة بعد إضافة بعض التعديلات البسيطة عليه.

كشفت رئيسة لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية النائب مبارك الحريص أن اللجنة أقرت مشروع قانون إنشاء محكمة الأسرة الصادر من الحكومة بتعديلات طفيفة تمهيداً لإقراره بصيغة الاستعجال في جلسة مجلس الأمة يوم الثلاثاء المقبل، معتبراً أن هذا القانون إنجازاً لا يقل أهمية عن إنجاز تعديل قانون المحكمة الدستورية والذي أقره مجلس الأمة في دور الانعقاد الماضي.

وقال الحريص في تصريح صحافي امس «عقدت اللجنة اجتماعها الرابع عشر لمناقشة طلب النيابة العامة لرفع الحصانة عن النائب د.عبد الحميد دشتي ومشروع قانون محكمة الأسرة و7 اقتراحات بقانون بشأن إنشاء محكمة الأسرة».